المتغيرات والحقائق..

خبراء اقتصاديون: حزمة من المحددات حالت دون تحقيق النجاحات في المشهد الاقتصادي

محمد شريف أبو ميسم

بعد خمسة أعوام من التغيير، يتساءل المواطن العراقي ومعه المعنيون في الشأن الاقتصادي عن خلاصة المتغيرات التي حدثت بعد أن أستبدلت يافطة (اقتصاد الدولة) بلافتة (اقتصاد السوق)، فالأول عنوان اقترن باقتصاد أوامري تقوده طبقة طفيلية والثاني اقترن في أذهان العامة من الناس بصورة السوق المنفلتة التي لا يضبطها أي ضابط.. ولكن.. هل اختلفت ملامح المشهد الاقتصادي خلال الخمس سنوات الماضية مع اختلاف يافطة العنوان؟.. فالاقتصاد الذي لبس توصيف (الاحادي الجانب) أو (الاقتصاد الريعي) والذي يعاني من (اختلالات هيكلية كبيرة) هل لبس حلة أخرى فتخطى هذه التوصيفات؟ ماهي المتغيرات التي طرأت على جوهر الواقع الاقتصادي؟ وهل تلمس المتخصصون في الشأن الاقتصادي شيء من هذا القبيل؟.. ان فلسفة النظام الاقتصادي تبنى على أساس أيديولوجية معينة اتجاه الحياة الانسانية، فهي تصوغ مباديء النشاط الاقتصادي وقواعد العمل بهذه المباديء، فهل تم الشروع بقواعد العمل؟ وكم من التشريعات الاقتصادية قد تم انجازها؟ ولماذا تعطل العمل ببعض القوانين الاقتصادية التي تم اقرارها؟ في حين لا زالت بعض القوانين تعاني من ولادة متعسرة.. أسئلة كثيرة طرحناها على نخبة من خبراء الاقتصاد الذين استعرضوا لنا وباسهاب واقع القطاعات الانتاجية بعد خمس سنوات من التغيير وواقع الاقتصاد المتهالك والذي يراد له أن ينهض في ظل التداعيات التي تعيشها البلاد.. الخبير المصرفي الاستاذ عبد العزيز حسون رئيس رابطة المصارف العراقية قال لنا: ان عموم المشهد الاقتصادي بعد مرور خمسة اعوام يتصف بحالة من الجمود العام حيث ان جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعية منها والصناعية ليست متوقفة فحسب بل انها مجمدة بعد ان انفرط عقد اداراتها والعمالة فيها والتي انضمت الى جيوش البطالة او الى قطاعات اخرى من اقتصاد الظل، ولونظرنا الى القطاع الصناعي من خلال الفعاليات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة فمن الواضح ان جميعها قد توقف ولكن هنالك محاولات جديدة لاعادتها وبخصوص منافذ الاقراض الصغيرة والمتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فانها لا تعدو الا ان تكون مرتبطة بتحرك استراتيجي وقتي.. ويضيف الخبير المصرفي عبد العزيز حسون قائلا: اما بخصوص المصارف العراقية فقد باشرت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بتعزيز هياكلها المالية عن طريق زيادة رؤوس الاموال والاحتياطات وكذلك في تطوير اساليب العمل عن طريق استخدام برامجيات متطورة ووسائل اتصال وبناء علاقات مع مصارف خارجية وتطوير كوادرها.. غير ان الاوضاع الاقتصادية التي لم يظهر شكلها لحد الان تؤثر على العمل المصرفي وخاصة السياستين المالية والنقدية اللتان تؤثران بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي العام، بسبب عدم وضوح الرؤية في المسيرة الاقتصادية للعراق.... وربما يكون القطاع النفطي أوفر حظا من بقية القطاعات الأخرى، بحكم ارتباطه بالدخل القومي مباشرة.. وبخصوص المتغيرات التي حصلت في هذا القطاع يقول الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري: ان العراق يعتمد ومنذ فترة طويلة اعتمادا كليا على ايرادات النفط، وقد ورث العراق تركة ثقيلة بهذا المجال بسبب التخريب الذي حصل في مجال استخراج وانتاج النفط وانابيب التصدير اضافة الى التخريب الذي حصل في مجالات الانتاج الاخرى، صناعي –زراعي –خدمي.. ومن المخطط له ان يرتفع انتاج النفط الى (٤) ملايين برميل يوميا في العام (٢٠١٠) و (٦) مليون برميل يوميا في العام (٢٠١٢) لغرض زيادة عائدات الدولة من ناحية وتامين الاحتياطات الداخلية من المحروقات من ناحية اخرى، والتي ستوفر بدورها مبالغ كبيرة تنفق في الوقت الحاضر على تامين المحروقات من الخارج.. ورغم وضوح الهدف في هذا المجال الا ان طريقة تحقيقه لم تثبت لحد الان.. فقانون الاستثمار في مجال النفط والغاز لم يشرع وهناك التزامات للنظام السابق ناجمة عن العقود التي وقعها مع الشركات الروسية والصينية والهندية والفرنسية والكندية لتطوير حقول القرنة و حقول الذهب وحقول نهر عمر وغيرها.. اذ لم يتم اتخاذ القرار النهائي بشأنها.. وهنالك العقود التي وقعتها حكومة اقليم كردستان وموقف الحكومة المركزية منها.. كل هذه الامور تنتظر اتخاذ الموقف اللازم بشأنها والاتفاق عليها... ويضيف الدكتور ماجد الصوري قائلا: ان ماتم تحقيقه من استقرار وتطور في الانتاج وزيادة عائدات الدولة من الصادرات يعتبر جانبا ايجابيا، الا انه لا يمكن العمل على تحقيق انجازات اكثر الا بعد التصدي لكل الامور التي ذكرناها انفا، وحلها حلا جذريا ولا بد من وجود مخطط واضح للاستثمارات في الصناعات المكملة لانتاج النفط، كالمصافي والصناعات البتروكيمياوية من اجل زيادة القيمة المضافة وتحقيق دخل اكبر للدولة عن طريق تعويض الاستيرادات وزيادة الصادرات... وتحدث لنا الدكتور ستار جبار البياتي –الباحث في مركز دراسات المستنصرية/ الجامعة المستنصرية فقال: ان أهم التغيرات الاقتصادية تتمثل في تحول التوجهات الاقتصادية من اعتماد القطاع العام الى اعتماد نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتماد المنافسة كاسلوب معتمد في اقتصاد السوق، وجرى ترجمة هذه التوجهات خلال الخمسة سنوات الماضية عبر مجموعة من القوانين الاقتصادية، التي من بينها قانون المصارف العراقية الذي صدر في ٢٠٠٣ وقانون البنك المركزي في عام ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ وهذه التحولات في مجملها تهدف الى فك العزلة عن الاقتصاد العراقي ومحاولة انعاشه من خلال اندماجه مع الاقتصاد العالمي ومواكبة المتغيرات الاقتصادية الحديثة بما يساهم في تطوير أداء الاقتصاد العراقي وحل بعض مشاكله والتي منها البطالة والفقر، الا ان مجمل هذه الاجرآت لم تجد تنفيذا واضحا على أرض الواقع بسبب مجموعة من المحددات، ولعل أول هذه المحددات هو الوضع الأمني، أما بخصوص القطاعات الانتاجية، فلو كانت البئة الاقتصادية والسياسية والأمنية ملائمة لكان من الممكن أن يؤدي قانون الاستثمار الى اصلاح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الزراعة والصناعة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة أو مرتفعة ومحاولة تخليصها من مشاكلها المعروفة وقد بعثت الصراعات السياسية وما ترتب عليها من أعمال عنف برسالة ام تكن جيدة الى الشركات المستثمرة والجهات الدولية في الوقت الذي كان من المفروض أن نعطي صورة جيدة عن الوضع العراقي وبالتالي قد لايكون من السهولة ايجاد أو توفير مناطق آمنة يمكن الاستثمار بها، كما أشير الى ذلك في قانون الاستثمار وللأسف اننا ما زلنا في المرحلة الأولية لعدم اتضاح وعدم استيعاب التوجهات الجديدة وعدم اكتمال الرؤية الاقتصادية من قبل المجتمع.. ويضيف الدكتور البياتي مستدركا.. في واقع الأمر.. كان هنالك بعض من البرامج الاقتصادية حيث لمسنا ذلك متمثلا في اصدار القوانين ثم الاهتمام في مسألة تحقيق تنمية متوازنة للأقاليم والمحافظات من خلال ما تم اقراره في موازنات الدولة للأعوام الثلاثة الماضية وموازنة هذا العام والمتعلقة بتنمية الأقاليم، ولكن المشهد الاقتصادي بشكل عام لم يحقق النتائج المرجوة منه لحد الآن بدليل التلكؤء في تنفيذ سياسات الاصلاح ومشكلة التضخم لا زالت قائمة ومشكلة البطالة أيضا وخير دليل على ذلك هو ما وجه به مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لمعالجة البطالة من خلال ايجاد فرص عمل للعاطلين.. ومن الجدير بالذكر ان من بين الاجراءات التي حصلت فعلا هي اقرار وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارة العمل بغية تفعيل القطاعات الانتاجية ومكافحة البطالة... أما الدكتور ابراهيم الورد أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد فقد ركز في حديثه على القطاع الزراعي مستهلا الحديث بحقيقة ان العراق يمتلك جميع المقومات المادية لتطوير انتاجه الزراعي وخاصة الموارد الزراعية ومشيرا الى عوامل التردي التي أوصلت هذا القطاع الى ماهو عليه بعد التغيير فتراكم السياسات الخاطئة والاهمال وعدم الاهتمام بتأمين المدخلات الرئيسية للانتاج كلها عوامل ساهمت بالنتيجة التي ورثها هذا القطاع وبالتالي فان الخمس سنوات الماضية التي شهدت تدهورا في الوضع الأمني وعدم وضوح الرؤية كانت تتطلب مواجهة هذه التحديات والعقبات والشروع بتحقيق تنمية زراعية مستدامة.. وأضاف الدكتور ابراهيم قائلا: ومن أجل تحقيق ذلك وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي يصبح من الضروري تبني الاستراتيجيات والسياسات التطويرية التي ترمي الى تحديد الاطار الاجمالي لصورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمستقبل القطاع الزراعي وتعيين المسار العام لحركة انماء هذا القطاع عبر الامتداد الزمني القادم وأن تركز استراتيجية تنمية هذا القطاع على تطوير كفائة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها وخاصة الأرض والمياه ووضع خطط وبرامج التنمية الزراعية الأفقية والرأسية وكذلك الآليات المتبعة لتنفيذها وحدث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين وتحفيز المواطنين للعمل في هذا القطاع والتوسع في انشاء المشاريع الزراعية (النباتية والحيوانية).. والاستمرار في توفير الائتمان الزراعي وبشروط ميسرة وبفوائد اسمية، كما في مبادرة السيد رئيس الوزراء الأخيرة والمتعلقة بدعم الاقراض الزراعي الميسر بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار، عبر صناديق الاقراض المتخصصة وبرسوم لا تتجاوز ٢٪ من قيمة القرض وللأغراض الزراعية المختلفة.. وكذلك مفاتحة المنظمات والهيئات والدول المانحة لتقديم المساعدات والمنح والقروض الميسرة للمزارعين أوالشركات الزراعية والاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية باتباع سياسة دعم سعر المنتج ورفع هذا السعر الى ما يقارب الأسعار العالمية أو بشكل يغطي تكلفة الانتاج ويشجع المزارع على زيادة انتاجه ويشجع الاستثمار في الزراعة بصورة عامة ومن الضروري تطوير البنى الأساسية في الريف وخاصة الطرق وشبكات الماء والكهرباء وغيرها وكذلك زيادة وتطوير مراكز البحث الزراعي ودعمها لتطوير الزراعة في العراق اعتمادا على أنفسنا بصورة أساسية ولا يفوتنا أن نقوم بتشجيع الصناعات الزراعية والغذائية ودعمها وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لها وبما يمكنها من خلق بنية أساسية قادرة على استمرار تموينها بالمواد الأولية الزراعية وتخزين انتاجها... أما الأستاذ باسم جميل انطوان (نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال) فقال لنا: ليس من السهل الخوض في تفاصيل المشهد الاقتصادي خلال الخمسة سنوات الماضية دون الحديث عن السياسات الخاطئة التي سبقت تلك المرحلة.. تلك السياسات مع سوء الادارة في الاقتصاد الوطني كان لها أثر كبير في تدهور الأوضاع وقد تجلى ذلك في أحادية الاقتصاد العراقي وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهيمنة القطاع العام على كافة المفاصل الاقتصادية واتساع رقعة البطالة وعسكرة الاقتصاد واحتدام أزمة السكن وضعف القطاع الخاص وتفاقم ظاهرة التضخم النقدي.. كل تلك العوامل انعكست على الوضع بعد سقوط النظام وأصبح النظام الجديد أمام تركة ثقيلة.. كما ان ما أعقبها من أعمال سلب ونهب وحرق وتهاون الاحتلال بكل ماجرى فقد عقد عملية التنمية الاقتصادية بشكل أكبر وقد كان متوقعا أن تحدث تغيرات جذرية وسريعة باتجاه اصلاح الاقتصاد العراقي وعبر برامج اقتصادية تسير وفق خطة استراتيجية مدروسة يساهم فيها رجال الأعمال والأكاديميون الى جانب الحكومة لغرض اعادة بناء الاقتصاد العراقي المنهار وفق مبدأ اقتصاد السوق المتدرج لغرض النهوض بالمشاريع الاقتصادية –زراعية، صناعية، سياحية ومصرفية –بخطوات متسارعة تسهم في حل هذه المعضلات وقد أقدمت الحكومة بالمراحل الأولى على بعض الاصلاحات الاقتصادية منها على سبيل المثال اعادة طبع عملة ورقية يصعب تزويرها، تحقيق زيادات في دخول الموظفين، تثبيت سعر صرف الدينار العراقي ليأخذ دوره مع بقية العملات وكان أملنا كبير أن تقدم الحكومة على اجراءات اقتصادية أخرى تعمل على حل هذه المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خاصة في مجال دعم القطاع الصناعي والزراعي والسياحي عبر تقديم القروض الميسرة وبناء المدن الصناعية واصلاح البنى التحتية واصلاح المنظومة الكهربائية عبر زيادة الطاقة والعمل على بناء القدرات للقطاع الخاص العراقي ومعالجة التضخم النقدي المتصاعد والحد من ظاهرة البطالة وايجاد حل لأزمة السكن وغيرها من الاجرآت.. ثم يستدرك الأستاذ انطوان قائلا: ولكن وللأسف الشديد بدأت الأمور تسير نحو الأسوء خاصة في المجال الاقتصادي وتسير بشكل عشوائي كنتيجة للتدهور الأمني وفقدان البيئة القانونية والأمنية للاستثمار، فازدادت البطالة وتعاظم التضخم النقدي واحتدمت أزمة السكن وتوقفت مصانع القطاع الخاص ومشاريع الدولة.. وكذلك نتيجة للتدفق العشوائي للسلع والبضائع من دول الجوار دون رقابة صحية ونوعية، وبدأت عملية تنفيذ المقاولات بأسوء حالة، وازداد الهدر في الثروات وازداد الفساد المالي والاداري بسبب عدم احلال الشخص المناسب في المكان المناسب، ومع ذلك فان مايميز الاقتصاد العراقي هو التوازن الكبير بين عدد السكان ومساحته الواسعة وموارده الطبيعية وهو يحتل موقعا جغرافيا مهما ويعتبر من الاقتصاديات الواعدة اذا ما أحسن استخدامه وأعيدت الكفاءات الوطنية ورؤوس الأموال المهاجرة وفعل قانون الاستثمار بشكل عملي ووضعت برامج متطورة آخذة بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي للمشاريع وفق أسس ودرجة المحرومية والتعداد السكاني لكل منطقة.... بينما كان حديث الدكتورة منى الموسوي (مديرة مركز دراسات السوق وحماية المستهلك) منصبا على أبرز التشريعات في الأعوام الخمسة الأخيرة وما رافقها من ارباك في المشهد الاقتصادي، فقالت: منذ العام ٢٠٠٤ حصل العراق على مقعد في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب، وكان الاعداد يجري على أساس عضوية المراقبة وبالتالي التأسيس للحصول على العضوية بصفة (عضو فاعل) وهذا يعني أن من المفروض أن يتم تشريع حزمة من القوانين الاقتصادية تتعلق باقتصاديات السوق على اعتبار ان البلد يتجه باتجاه اقتصاد السوق ومن هذه القوانين: قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون منع الاغراق وحماية المنتج الوطني، قانون الملكية الفكرية، قانون تعديل الضرائب وقوانين أخرى لا تقل أهمية.. وأود الاشارة هنا الى أن قانون حماية المستهلك استغرق اعداده من الوقت ثلاث سنوات وتم رفعه الى من مجلس شورى الدولة الى مجلس الوزراء حيث تم اقراره من قبل مجلس الوزراء في ١٠/ ٢٠٠٨/١ وقد عرض على مجلس النواب وفي ٣/٣١/ ٢٠٠٨ تمت القراءة الأولى لهذا القانون بمعنى انه لم يقر بعد وهو يحتاج الى الكثير من المناقشات للوصول الى قانون رصين لا يحتاج الى اجراء تعديلات عليه بعد نفاذه بفترة معينة، أما قانون الاستثمار فقد شرع في العام ٢٠٠٦ ولكنه لم يفعل لحد الأن بسبب عدم تشكيل هيئة الاستثمار.. في حين مر قانون النفط بمخاض طويل ولم يقر حتى الآن.. هذا الارباك أو التعطيل في التشريعات – مع انني أرى فيه بعض الجوانب الايجابية من أجل اخراج القوانين بشكل محكم بعد استزادتها دراسة وتمحيص –الا ان له انعكاسات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، ونحن بحاجة في الوقت الحاضر الى اعادة النظر في الجهات العاملة الرسمية، من أجل أن تؤدي دورا أكبر وخصوصا ان النظام الصحي والغذائي يتعرض الى مخاطر كبيرة ممثلة برداءة المستورد من السلع، حيث ان عدم قدرة الجهات الرقابية الحكومية وبرغم عملها تحت ضروف العنف والارهاب، الا انها بحاجة الى تفعيل أكبر من أجل اداء دور أكبر بغية حماية المستهلك وحماية صحة المواطن وحياته، لان هذا الأمر يصنف كجزء من الارهاب.. أما بخصوص البرامج الاقتصادية فانها محدودة جدا فمن المفروض أن ننمي المفاهيم المعرفية الجديدة والمتعلقة بالواقع الاقتصادي الجديد لدى جميع مؤسسات المجتمع المدني ولدى المجتمع عموما وبالتالي نستطيع أن نشرع قوانين رصينة، فالبرامج محدودة، وحاليا تجير لجهات معينة.. وحتى الآن لم تتضح ملامح المشهد الاقتصادي المحاط بالضبابية، فالصورة غير واضحة مع انني مع عدم التسرع في خطوات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. والمطلوب أن نستفيد من بنود وقوانين المنظمة التي تقلل من الأثر السلبي للعولمة على اقتصادنا الوطني، فالصناعات الوطنية قريبة من الاندثار والقطاع الزراعي في حالة من التدهور.. اذ ان الاستيراد المفتوح قد أضر بالمنتج الوطني، ومن المفروض العمل بالتعريفة الكمركية.. ومن المفروض أيضا أن نستفيد من العشر سنوات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في بنودها المتعلقة بالدول النامية والأقل نموا، حيث منحتها ١٠ سنوات لاجراء الاصلاحات الاقتصادية والتشريعات بما يجعلها مؤهلة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولكي تحسن من اقتصادها ومن القطاعات الانتاجية، ومع هذا وعلى الرغم من خطواتنا البطيئة خلال الخمسة سنوات الماضية الا اننا متفائلون بالمستقبل.

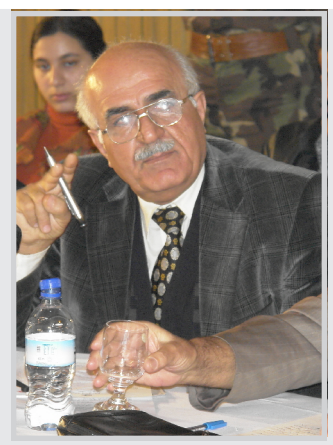
باسم جميل انطوان

د.ماجد الصوري

د.منى الموسوي

د. ستار جبار

في الهم الاقتصادي

ماذا تحقق بعد السنوات الخمس؟

حسام الساموك

لايجرؤ أحد على انكار ما وصل اليه الوضع الأقتصادي المتهرئ في العراق ابان السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، وفي الوقت الذي نقر بما ألحقه الحصار المفروض من الولايات المتحدة والعقوبات الدولية اللاحقة من أثر في تأزم الحالة الأقتصادية عموما،ينبغي أن نتذكر اغفال النظام بكل حلقاته اعتماد السياسة الكفيلة بتخفيف الوجع والحد من المعاناة،لينشغل بترتيب مصالح شخصية ضيقة،تاركا مصالح القطاع الأوسع من العراقيين ضحايا اجراءات مزاجية،وسياسات غير مسؤولة،متبرقعا بشعارات لاتغني ولاتسمن.

ولكي لانقع في فخ تبرير الغزو الأمريكي للعراق وما تداعى عنه من اضرار مرعبة بالكيان الوطني العراقي وبنية الدولة العراقية التي أرستها أجيال عدة من المبدعين والبناة والمنتجين والمفكرين و (التكنوقراط) والمضحين بكل غال ونفيس طيلة أكثر من ثمانية عقود،مستندين الى ارث حضاري يمتد سبعة آلاف سنة في عمق التاريخ،نجد من الضرورة أن نتابع بحرص ومسؤولية ما لحق بالواقع العراقي الأقتصادي حصرا،وبجملة الجوانب الأخرى،الأجتماعية والثقافية والصحية والبنيوية عموما من تخريب لايفسّر الاّ بكونه متعمّدا،أسهمت فيه القوى المحتلة،حين كانت سياسات بريمر و(أوامره) المفروضة كبدائل للقوانين النافذة،مخالفة المواثيق الدولية وفي مقدمتها معاهدات جنيف التي حرمت على المحتل أي اجراءات تستهدف تغيير الثوابت والتشريعات المحلية والمتعلقة خاصة بالجوانب الأقتصادية والأجتماعية.

ومن المفارقات الكبيرة أن تظل المؤسسات الحكومية متشبثة بقوانين بريمر على الرغم من أدعائها باعتراضها على توجهاتها.فيما استغلت القوانين ذاتها لتحقيق أغراض الحلقات الطفيلية ومجموعات المضاربين والمتصيدين في كل أشكال البرك الآسنة والملوثة على السواء.

وحين نستقرئ الواقع الأقتصادي لايمكن الاّ أن نصاب بالخيبة اذ توقفت عجلة الأنتاج واتاحت الأجراءات النافذة،وبما يتعارض مع كل السياقات المتبعة في بلاد الله،حين تحمي الدولة منتجاتها الصناعية والزراعية أولاً وقبل كل شيء بفرض القوانين الكمركية،التي تحد من تدفق المنتجات المثيلة لمنتجاتها المحلية،في الوقت الذي تنفرد اجراءات مؤسساتنا بحماية المستوردات الأجنبية حين تدخلها بدون ضوابط وضرائب وفحوصات مقابل استيفائها الضرائب من مثيلاتها ممّا ينتج داخل العراق كصناعة محلية.

أما الأختلالات الهيكلية المريعة فقد هيمنت على كل أنماط حياتنا الأقتصادية حيث البطالة والتضخم الجامح والشلل القسري لكل مؤسساتنا الأنتاجية في القطاعات العامة والمختلطة والخاصة.

ان المسؤولية التاريخية لكل فعالياتنا السياسية الوطنية بشتى توجهاتها،تملي على الجميع أن يتضافروا في دفع العملية الأنتاجية، واستئناف كل الأنشطة الأقتصادية بشتى روافدها،لكي يعود العراق من أقصاه الى أقصاه سالما معافى،ونعدّ العدّة لتعزيز انطلاقة تنموية طموحة تزرع البسمة في طريق آمالنا الوطنية المشروعة.

> لايجرؤ أحد على انكار ما وصل اليه الوضع الأقتصادي المتهرئ في العراق ابان السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق ، وفي الوقت الذي نقر بما ألحقه الحصار المفروض من الولايات المتحدة والعقوبات الدولية اللاحقة من أثر في تأزم الحالة الأقتصادية عموما